

في ذكرى الإستفتاء عام 2005

هل حققت مواد الدستور وحدة الثروات الطبيعية؟



ابراهيم بحر العلوم

بغداد

لأزال يوم 15 تشرين الأول من عام 2005 بشكل معلماً مضيئاً في تاريخ الشعب العراقي، ويستذكر الكثير اندفاع الشعب للمشاركة في الإستفتاء رغم تحديات الإرهاب. فقد أنجز العراقيون اول وثيقة أساسية بنياذ عراقية، على خلفية إصرار المرجعية الدينية العليا في النجف لإبراز الإرادة الشعبية العراقية في رسم المستقبل.

وقد أشاد الكثير من فقهاء الدستور في العالم العربي والإسلامي والغربي بهذا الإنجاز التاريخي، ولا يعني ذلك خلو الدستور من الثغرات، حيث يفترض أنه إذا تم الالتزام بقواعده السليمة فبإمكانه أن يعيد الطريق لإستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي. وفي الوقت ذاته، فإنه يعد مادة حيوة غير جامدة تتماشى مع متطلبات المجتمع وبالتالي قابلة للتعديل ضمن إجراءات مقننة ينص عليها فيه. والدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة بسيطة أو مركبة ونظام الحكم ملكي أم جمهوري وشكل الحكومة رئاسي أو برلماني، وينظم السلطات العامة فيها من حيث التشكيل والإختصاص وواجباتها وعلاقتها بالسلطات الأخرى، والواجبات والحقوق للأفراد والجماعات ويضع لها ضمانات. فهو وثيقة بين الدولة والمواطنيين لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتؤكد بمجملها على إستقلال الدولة وسيادتها ووحدة أرضها وشعبها، وتنفذ بإتجاه وحدة ثرواته الطبيعية. السؤال الذي يجول في أذهان

الكثيرين بعد نحو عقد ونصف عقد من الزمن من إقرار الدستور، هل أن هذه الوثيقة الاسمية ساهمت في تحسين أوضاعها وأجهت تحديات في التطبيق؟ الواقع أن العراق واجه ولازال تحديات وجودية كبرى طوال السنين الماضية يجب أخذها في الحسبان عند الإجابة على هذا التساؤل، وبشكل عام اتصور أن هناك عدة إشكاليات عند مناقشة هذا الأمر، الإشكالية الأولى تتعلق بضعف التزام الطبقة السياسية المتصدية بالدستور وقرآته وهذا بطبيعة الحال يؤدي الى تعثر وتلكؤ الأمر، وأخرى تتعلق بأن بعض المواد الدستورية كانت غير قادرة على توفير الأرضية من حيث صياغتها القانونية ووضوحها في التمهيد لحل النزاعات أو الخلافات، في حين يفترض أن القواعد الدستورية تتحمل في تسوية الخلافات لا في إحداثها، وإشكالية ثالثة محاولات الإلتفاف على مواد الدستور وتفسيرها بالشكل الذي يحقق رضا الطبقة السياسية.

تحقيق وحدة

وحدة الثروات الطبيعية والدستور هل نجح دستور 2005 في تحقيق وحدة الثروات الطبيعية في العراق؟ لا تصور أن المواد الدستورية التي تناولت الثروات الطبيعية الواقع لم يرد هذا المصطلح في الدستور وما ورد هو النفط والغاز ولا إجمال المعادن التي يزخر فيها العراق، قناعتنا أن هذه المواد الدستورية 111 و 12 أجاجت مربكة وضبابية

والإدارة والعوائد. غير أن المطبخ السياسي لم يأخذ بأي هذه الخيارات، وجاءت المواد 111 و 112 أمن الدستور بشكل غير واضح ومبهم وكانتا مادتين قابلتين للتأويل والإجتهااد. ولازال العراق بعد أربعة عشر عاما يعاني أزمة خانقة في أهم مصدر من مصادره الطبيعية، وهذه الأزمة نجحت في خلق أزمات أخرى سياسية واقتصادية ومجتمعية. وقد شهدت السنوات منذ 2006 وحتى يومنا عجز العراقيين عن حل الخلافات بشأن الثروات النفطية والغازية بسبب اجتهادات المطبخ السياسي.

مشروع قانون

ويستذكر الجميع أن اول قانون حاولت الحكومة العراقية تشريعه بعد إقرار الدستور هو قانون النفط الذي شتركت فيها الكتل البرلمانية عام 2005 كانت قد أعدت نصوصاً لثلاثة خيارات في مجال الثروات الطبيعية كمواد دستورية حاكمة في ملكية وإدارة وتوزيع عوائد الثروة، وهي:

الخيار الأول: إن الثروات النفطية والمعدنية ملك للشعب العراقي، تدار من قبل الحكومة الفيدرالية والتي ستخصص نسبة من عوائدها الى المناطق المنتجة وفق قانون. الخيار الثاني: إن الثروات النفطية والمعدنية ملك للشعب العراقي تدار من قبل الحكومة الاتحادية وبالتعاون مع حكومات الاقاليم وتخصص نسبة من عوائدها الى المناطق المنتجة وفق قانون.

الخيار الثالث: إن الثروات الطبيعية النفط والغاز والمعادن ملك للشعب العراقي، وإستغلالها يتم من قبل حكومات الاقليم تحت إشراف الحكومة الاتحادية وتوزع عائداتها بنسب معينة الى المحافظة المنتجة 5 بالمئة والحكومة الاتحادية 30 بالمئة

لقد كانت الاتفاقية واضحة ومثلت رؤى وتصورات الكتل البرلمانية المختلفة وحاولت رسم خارطة لتحديد الملكية

كانت في بدايتها متعلقة بنوعية العقود المبرمة، حيث أبرم الإقليم عقود مشاركة وأبرمت الحكومة المركزية عقود خدمة، ثم تطورت الأزمة من العقود الى الإستنتاج النفطي ومن ثم استقبل أزمة تصدير النفط. وأصبحت للعراق اليوم نافذتين وسياستين لتصدير النفط الخام. ورغم العديد من الاتفاقيات السياسية المبرمة بين الإقليم والحكومة منذ 2011 وحتى يومنا هذا فإنها لم تكن قادرة على الصمود. ناهيك عن الخلاف المتصاعد نزوته في أزمة توزيع العوائد النفطية وغير النفطية وما رافقها من قضايا في الموازنة.

أذ، أن النصوص الدستورية لم تكن ناضجة بالشكل المناسب لحل الأزمة ولم تنظر الى المستقبل ولم تأخذ في الاعتبار أن سيادة العراق ليست مقتصرة على وحدة الشعب والأرض بل يفترض أن تكون متمثلة في صياغة مواد دستورية بإتجاه وحدة إستغلال وإستثمار الثروات النفطية.

النفط الوطنية

جرت محاولات كثيرة لتصحيح المسارات التشريعية في القطاع النفطي ومنها قانون شركة النفط الوطنية الذي شرعته الحكومة عام 2009 ولم يمرر في الدورة البرلمانية الأولى 2006-2010 بسبب الخلافات المتعددة، وأعيدت مناقشة القانون في الدورة البرلمانية الثانية 2010-2014 ولم تفلح الكتل البرلمانية في تمريره، وفي الدورة البرلمانية الثالثة 2014-2018 بذل جهد سياسي وتشريعي ونجح البرلمان العراقي لاول مرة بعد التغيير بتمرير قانون مهم يضع الأطار القانوني والإداري للعمليات النفطية في 5 آذار 2018 وكان هناك شبه إجماع برلماني وطني على إقراره. غير

أن الحكومة الاتحادية طعنت فيه، ففضت المحكمة الاتحادية بعض بنوده في 23 كانون الثاني 2019. ورغم أن حكومة السيد عبد المهدي تعهدت بضرورة تعديله وتفعلية كما جاء في برنامجها

الحكومي في 24 تشرين الأول 2018 لكن ذلك لم يتم رغم مرور عام واحد.

المفارقة الغربية

والمفارقة التي يجب الوقوف عندها في التشريعات المتعلقة بالثروات النفطية والغازية تبدو جلية لدى المتابعين في هذا الشأن، فعندما يمرر قانون النفط والغاز من مجلس الوزراء في شباط 2007 تقف الكتل البرلمانية لإعاقته، وعندما تتفق الكتل البرلمانية على تمرير قانون شركة النفط الوطنية في آذار 2019 تقف الحكومة الاتحادية بالضد منه. اليست هذه مفارقة؟ والخلاف لا يقتصر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل يتعدى الى داخل أروقة الحكومة فترى هناك وجهتي نظر مختلفتين حول إدارة الثروات النفطية، وأن مراجعة مسارات تشريع قانون شركة النفط الوطنية بشير بوضوح أن رؤية وزارة النفط مختلفة وأحياناً متناقضة عن مع مجلس الوزراء الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة المستشارين ومكتب رئيس الوزراء.

هذه الدوامة التي أدت الى إخفاق الدولة في تحديث أهم مرفق إقتصادي للبلد جاءت نتيجة عوامل متشابكة كثيرة لعل من أهمها غياب الرؤية الواضحة في الفقرات الواردة في الدستور والمتعلقة بملكية وإدارة وتوزيع عوائد الثروة النفطية.

تعديلات دستورية

تأتي الحاجة اليوم الى إجراء تعديلات دستورية، والطريق صعب ومعقد لتحقيق ذلك ولكن لا زال الأمل قائماً لإجراء حوار وطني واسع وبسيما أن الشارح العراقي يستشعر بضروبه هذا الأمر، فالحوار بين الكتل النفطية في 5 آذار 2018 وكان هناك شبه إجماع برلماني وطني على إقراره. غير

أن الحكومة الاتحادية طعنت فيه، ففضت المحكمة الاتحادية بعض بنوده في 23 كانون الثاني 2019. ورغم أن حكومة السيد عبد المهدي تعهدت بضرورة تعديله وتفعلية كما جاء في برنامجها

الحكومي في 24 تشرين الأول 2018 لكن ذلك لم يتم رغم مرور عام واحد.

المفارقة التي يجب الوقوف عندها في التشريعات المتعلقة بالثروات النفطية والغازية تبدو جلية لدى المتابعين في هذا الشأن، فعندما يمرر قانون النفط والغاز من مجلس الوزراء في شباط 2007 تقف الكتل البرلمانية لإعاقته، وعندما تتفق الكتل البرلمانية على تمرير قانون شركة النفط الوطنية في آذار 2019 تقف الحكومة الاتحادية بالضد منه. اليست هذه مفارقة؟ والخلاف لا يقتصر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بل يتعدى الى داخل أروقة الحكومة فترى هناك وجهتي نظر مختلفتين حول إدارة الثروات النفطية، وأن مراجعة مسارات تشريع قانون شركة النفط الوطنية بشير بوضوح أن رؤية وزارة النفط مختلفة وأحياناً متناقضة عن مع مجلس الوزراء الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهيئة المستشارين ومكتب رئيس الوزراء.

هذه الدوامة التي أدت الى إخفاق الدولة في تحديث أهم مرفق إقتصادي للبلد جاءت نتيجة عوامل متشابكة كثيرة لعل من أهمها غياب الرؤية الواضحة في الفقرات الواردة في الدستور والمتعلقة بملكية وإدارة وتوزيع عوائد الثروة النفطية.

شهوq الناس

عذراً للحمير



ياس خضير البياتي

الامارات

ما كتبه اليوم ليس تحليلاً وعرضاً لكتاب (كابوس ليلة صيف) للزميل د. طه جزاع، إنما هو شبه بوجلة نقدية لحمير الزمن، ودرشة مع حمار طه المنقف والمظلم الذي يحاول الاختباء وراء الفلسفة ليخفي أجزائه وطموحاته وقلقه لما يجري في هذا الزمن، وسخرته من عالم البشر، وتهكم بما يفعله من كرواث وتدمير. وربما كان محققاً حمار المؤلف عندما يقول لنا (إن

جمهورية الحمير هي أرقى بكثير من جمهوريات البشر وشورتاهم التي لم تجلب للأرض التي نشاركهم العيش على أديمها وخيراتها، غير المناسي والكتابات، واللجنة والخراب). وهذه الفكرة تفجر لنا دراما الأحداث ومسارات وعقدة فكلها تصف بالبالدة والغباء، واستباحة إهانة وشتمته في أعماله أو حكاياته، وتعلم، ثم تأتي كتابات الجاحظ عن طرائف الحمار وخصاله

جمهورية الحمير هي أرقى بكثير من جمهوريات البشر وشورتاهم التي لم تجلب للأرض التي نشاركهم العيش على أديمها وخيراتها، غير المناسي والكتابات، واللجنة والخراب). وهذه الفكرة تفجر لنا دراما الأحداث ومسارات وعقدة فكلها تصف بالبالدة والغباء، واستباحة إهانة وشتمته في أعماله أو حكاياته، وتعلم، ثم تأتي كتابات الجاحظ عن طرائف الحمار وخصاله

جمهورية الحمير هي أرقى بكثير من جمهوريات البشر وشورتاهم التي لم تجلب للأرض التي نشاركهم العيش على أديمها وخيراتها، غير المناسي والكتابات، واللجنة والخراب). وهذه الفكرة تفجر لنا دراما الأحداث ومسارات وعقدة فكلها تصف بالبالدة والغباء، واستباحة إهانة وشتمته في أعماله أو حكاياته، وتعلم، ثم تأتي كتابات الجاحظ عن طرائف الحمار وخصاله

جمهورية الحمير هي أرقى بكثير من جمهوريات البشر وشورتاهم التي لم تجلب للأرض التي نشاركهم العيش على أديمها وخيراتها، غير المناسي والكتابات، واللجنة والخراب). وهذه الفكرة تفجر لنا دراما الأحداث ومسارات وعقدة فكلها تصف بالبالدة والغباء، واستباحة إهانة وشتمته في أعماله أو حكاياته، وتعلم، ثم تأتي كتابات الجاحظ عن طرائف الحمار وخصاله

جمهورية الحمير هي أرقى بكثير من جمهوريات البشر وشورتاهم التي لم تجلب للأرض التي نشاركهم العيش على أديمها وخيراتها، غير المناسي والكتابات، واللجنة والخراب). وهذه الفكرة تفجر لنا دراما الأحداث ومسارات وعقدة فكلها تصف بالبالدة والغباء، واستباحة إهانة وشتمته في أعماله أو حكاياته، وتعلم، ثم تأتي كتابات الجاحظ عن طرائف الحمار وخصاله

إشكالية الدين والفساد السياسي

المجموعات الخارجية ويتبنى الدعم للهجمات الانتخابية ضدها، أن لكي يرتبط الدين بالحد من الفساد، يجب عليه زيادة التسمي الذاتي (بدلاً من نشر السلوك المفضل داخل المجموعة والسيء تجاه المجموعات الأخرى).

بالمناسبة لهذه المسألة، لا ينبغي أن يقتصر توفير البيئة السياسية الحرة التعبير عن وجهات النظر الدينية، والمشاركة في الأنشطة الدينية، وعرض الرموز الدينية، ولكن أيضاً السماح للتعديلية الدينية. عندما تتارس الدولة التمييز ضد مجموعات دينية معينة، لا تتوقع أن يحفز الدين السلوك الأخلاقي الجيد في المجتمع. لذلك، من المتوقع أن يرتبط التمييز الديني بزيادة مستويات الفساد في بلد ما. مكافحة الفساد عالمياً والحد من أثاره أصبحت ضرورة حتمية. تلك الآثار التي من أبرزها تقويض المؤسسات العامة، وإضعاف شرعية الحكومة وثقة الناس في حكوماتهم، وتدمير نهج التنمية، وزيادة عدم المساواة والفقر النطالة وكذلك الجريمة والنزاعات العنيفة. من بين أمور أخرى يمكن إختبار الدين أو أي جانب آخر من جوانب الحياة التي يمكن أن تكون مفيدة في مكافحة الفساد للتأكد من صحتها وفعاليتها.

متعددة الأديان

على الرغم من الادعاء الرسمي للعديد من الدول الإقليمية بالعلمانية، فإن الأدلة المتوفرة توضح أنه من الأفضل وصف تلك البلدان كدول متعددة الأديان. الشواهد عديدة على كونها دينية إذ لا يقتصر الأمر على قيام الموظفين العموميين ببدء اليمين قبل تسلم المناصب العامة باستخدام

أحمد عاجل الربيعي

بغداد



سنوات طويلة، أهملت أو لنقل تجاهلت عن عمد نظريات التضامن أي تراطم ممكن بين الدين والثقافة وتحقيق اهداف التنمية. كما أن الفساد الذي لطالما شمل العديد من الحكام والفخاتن الأخرى من أصحاب المناصب العامة شكل مشكلة دائمة في أي مجتمع بشري منظم سواءا أكان منظماً

ديمقراطياً لا. ما سواء أكان غنياً أم فقيراً، متقدماً أو أقل تطوراً، قديماً أو حديثاً، فإن الفساد يتواجد في كل هذه المجتمعات وبكيفية متعددة، تتجلى ظاهرة الفساد السياسي في بعض المجتمعات أكثر من غيرها لأسباب مختلفة. كما أن لها تأثيرات ضارة في بعض المجتمعات أكثر من غيرها. منطقة الشرق الأوسط وأجزاء أخرى كثيرة من الدول النامية ما بعد التحرر وقعت ضحية كبرى بلا شك لظواهر الفساد. بالنظر إلى حجم الموارد البشرية والطبيعية الوفيرة في هذه البلاد النامية، فقد كان من المتوقع لها اللحاق بركب التطور والحضارة ولو بصورة نسبية، إلا أن الحالة كانت عكس ذلك. من بين عدة أمور أخرى، كان الفساد السياسي هو لتحدي الأبرار الذي ابتليت به تلك البلاد وشكل أهم العقبات أمام الاندماج الوطني